### خلال ملتقى نقاشي نظمته اللجنة التشريعية البرلمانية

# المشاركون: حالة الاستقرار السياسي الموجودة حاليا تحتم التعجيل

**السعدون: ضرورة إقرار قانون انتخابي يحقق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص | في مجلس 1996 تم إعداد اقتراح بقانون لجعل الكويت دائرة واحدة وتم نقاشه**

السعدون والمطير خلال الملتقى

الساير متحدثا

عبدالكريم الكندري (تصوير: صالح محمد)

الصقعبي يلقي كلمته

الحضور أثناء الملتقى

**كتب: أحمد الهدييان**

نظمت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية أمس الثلاثاء ملتقى نقاشيا بعنوان "نظام انتخابي متقدم لمشاركة شعبية فاعلة" بحضور رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون وعدد من النواب الحاليين والسابقين وممثلي تيارات سياسية وجمعيات النفع العام والمجتمع المدني.

في هذا الإطار أكد رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون على ضرورة إقرار قانون انتخابي يحقق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، متمنياً إنجاز القوانين التي وردت في الخارطة التشريعية.

جاء ذلك خلال مداخلة للرئيس السعدون خلال حضوره ملتقى "نظام انتخابي متقدم لمشاركة شعبية فاعلة" الذي نظمته اللجنة التشريعية في مجلس الأمة أمس.

وتوجه السعدون بالشكر إلى أعضاء اللجنة التشريعية على مناقشة قضية الدوائر الانتخابية والقوائم النسبية، لافتاً إلى أن توجه اللجنة بإشراك المجتمع فيها سابقة هامة.

وبين أن القوائم النسبية وتعديل الدوائر الانتخابية أمر لا يحتمل التأخير، مشيراً إلى أنه في مجلس 1996 تم إعداد اقتراح بقانون لجعل الكويت دائرة واحدة وتم نقاشه في لجنة الداخلية والدفاع وتمت الموافقة على تقرير اللجنة.

وأضاف أنه ظهر بعد ذلك كلام بعدم مشروعية ودستورية الدائرة الواحدة، في حين أنه في مجلس 2009 تقدم هو ومجموعة من النواب باقتراح الدائرة الواحدة.

وذكر أنه في مجلس 2012 عندما جاءت الحكومة وحاولت تعديل الدوائر الخمس الذي أقر في مجلس الأمة ووافقت عليه الحكومة خرج وزيرا العدل والإعلام من الوزراء يبرران توجههما للمحكمة الدستورية وتعديل قانون الدوائر الانتخابية.

وبين أنهما استندا إلى محاولة وضع قانون تتوفر فيه شروط دستورية وقضايا معينة وأشارا إلى المادة السابعة من الدستور التي تتحدث عن الحرية والمساواة والمادة الثامنة التي تتحدث عن تكافؤ الفرص، مبيناً أنه لا يجوز أن ينجح نائب بأربعة آلاف صوت وآخر يسقط بحصوله على سبعة آلاف.

وأضاف أن الوزيرين أشارا كذلك إلى المادة 108 من الدستور والتي تنص على أن "عضو مجلس الأمة يمثل الأمة بأسرها...."

وبين أنه في شهر يونيو ٢٠٠٩ تقدم النواب بقانون الدوائر والصوت الحر موضحاً أن ميزة القانون أنه يحقق ما نصت عليه مواد الدستور السابعة والثامنة و108، وبهذا القانون لا يمكن أن يصل أو ينجح أي إنسان وهناك من هو أكفأ منه.

وأكد السعدون" أهمية هذا اللقاء انه يعطينا الفرصة ان نستمع إلى مختلف شرائح المجتمع الكويتي والأهم من ذلك إقرار هذا الامر في المجلس الحالي.

وقال" سأقول كلاماً قلته في 28 يونيو 2022، إنه بعد الخطاب التاريخي لسمو الأمير الذي ألقاه نيابة عنه سمو ولي العهد في 22 يونيو من العام نفسه، بدأت مجموعة من الإصلاحات".

وبين أنه من ضمن هذه الإصلاحات هو إلغاء النقل الجائر الذي كان يتم بين الدوائر لأن المعلومات وصلت من وزارة الداخلية، ومنعت الأموال التي كانت تدفع وقررت الحكومة ألا تشارك في انتخابات الرئاسة واللجان ولاحقت الحكومة الأشخاص الذين كانوا يشترون الأصوات".

وذكر "عندما نتجه للتغيير لابد أن هذا التغيير يحقق ما يصبو اليه الدستور في المواد السابعة والثامنة و108، مشيراً إلى أنه قدم اقتراحاً بقانون اليوم يتعلق بنظام القوائم النسبية لأن هذا هو وقت النظر في القوائم النسبية".

وقال" لأول مرة يحدث في الكويت أنه قبل اجتماع اليوم قامت لجنة الأولويات واللجنة التنسيقية في مجلس الأمة بالتوافق مع الحكومة على خارطة تشريعية استطعنا ان نقدمها للناس ولم يعترض عليها أحد سواء من أعضاء اللجنة التنسيقية أو لجنة الأولويات أو الحكومة كحق لمجلس الأمة في مناقشة هذه القضايا".

وبين السعدون أن احد القوانين التي ورد في الخارطة التشريعية نتيجة طلب مقدم من مجموعة من الأعضاء هو قانون متعلق بالدوائر الانتخابية ويتكلم عن القوائم النسبية، مؤكدا أن "هناك اطرافا من الفاسدين لا ترغب في القانون لأنها تعتقد انه اذا استمر الاصلاح فانه سياتي الدور عليهم لمحاسبتهم".

وقال" فإن إعطاء الفرصة لكل مواطن في ان يتحقق ماورد في المادة 7 من الدستور بالعدل والحرية والمساواة، والعدل في اختيار مرشحه في أي قائمة وفي أي دائرة من الدوائر والمساواة هي مساواة كل المرشحين، فلا يمكن ان يتم إعلان فوز مرشح وهناك مرشح من دائرة أخرى حاصل على عدد أكبر من الأصوات.

وبين السعدون أن البلد صغيرة فعلا لكن بإمكانها أن تحقق هذه النقلة على الرغم من الكلام الذي قيل عن الدستور الكويتي والمحاولات التي تمت لوأد الدستور.

وأوضح" قانون القوائم النسبية الذي يعطي الحق للناخب في انتخاب اي قائمة موجودة في أي دائرة والنتيجة تحسب باختيار اول خمسين على مستوى الكويت بأكملها، فان هذا الشي يحقق العدالة والحرية والمساواة وتكافؤ الفرص في أن النائب يمثل الأمة بأسرها".

وأكد أن حرية الانتخاب في أي قائمة من القوائم يجب ان تكون متاحة للجميع في ان يحق للناخب ان يصوت لأي مرشح في أي قائمة من القوائم وإذا لم نتجه لتعديل الوضع الحالي بإقرار القانون الأكثر عدالة.

وبين أن الأكثر عدالة هو ان تجعل الحق الذي نص عليه الدستور في مواده متاحا لكل مرشح ومتاحا بنفس الوقت لكل ناخب.

وقال إن القانون وضع في الخارطة التشريعية وإذا تم التوافق عليه في اللجنة التشريعية ستكون هناك فرصة لإلغاء أي سلطة تقديرية، وتبقى السلطة التقديرية متاحة لأي مجلس أو حكومة تأتي وسيكون محققاً للعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

وأكد أن الفرصة أمام مجلس الأمة في إقرار الموضوعات التي وردت في الخارطة التشريعية والتي تشمل عدة جوانب اقتصادية وتنموية وغيرها، متمنيا أن يتم إنجاز القضايا المتوافق عليها في الخارطة التشريعية.

من جهته أكد نائب رئيس مجلس الامة محمد المطير على أن إقرار نظام القوائم النسبية ضرورة لمعالجة سلبيات نظام الصوت الواحد والذي عزز الفئوية والطائفية، مبينا أن نجاحه مرهون بتعاون السلطة والحكومة وتثقيف المجتمع بشأن التصويت لقائمة وطنية تهتم بالوطن ورفعته.

وتوجه نائب رئيس مجلس الأمة محمد براك المطير بالشكر إلى اللجنة التشريعية على هذا اللقاء واعتبره لقاء ناجحا، مشيرا إلى أنه لأول مرة في لقاء لتغيير الخارطة الانتخابية الكل مجمع على ضرورة التغيير بغض النظر عما سنصل اليه من اقتراح.

وأضاف أن "هذا الاجماع أراه يفيد البلد مستقبلا، وفي قانون الانتخابات الأخير الصوت الواحد هو قانون سيئ وعزز الفئوية والقبلية والعنصرية والطائفية"، لافتا إلى أن هناك الكثير من النواب اصبحوا اسرى لعائلة متنفذة او لديوانية متنفذة.

وأشار إلى أن الفوز أحيانا يكون بفارق 30 أو 50 صوتا، ولذلك أصبح النائب أسيرا لبعض العوائل والدواوين خاصة إذا كانت متنفذة.

وأكد أن "تغيير قانون الانتخاب واجب ولكننا نحتاج إلى تثقيف يوازي القانون في نفس الوقت بأن يتم تثقيف المجتمع والارتقاء بالفكر والتوجه وألا يكون الاختيار حسب القبيلة والطائفة".

وأشار إلى "اننا لازلنا تحت خيمة القبلية والطائفية وللأسف السلطة عززت هذا الامر بالصوت الواحد وأقولها للحكومات السابقة أنتم من عززتم القبلية والطائفية".

وطالب المطير بأن تكون الحكومة على مستوي الحدث وتبدأ بتثقيف المجتمع بألا يكون الاختيار بحسب التوجهات الفئوية والطائفية، وان يكون وفقا للكفاءة والفكر والطرح معرباً عن أسفه من أن الدولة بالكامل غير مهتمة ببناء المواطن.

ولفت إلى أن الإعلام والمدارس لا دور لها في تثقيف المواطنين إلا قليل منها، مضيفا" الطالب يقضي 12 ساعة في المدرسة ولا دور للمدرسة بتهذيب الطالب أخلاقيا ووطنيا، فهل هذا ينشئ مواطنا صالحا يفيد بلده".

وأضاف أن "هذا ما جعلنا نضطر أن نرسل أبناءنا إلى مدارس بعيدة عن مناطقنا لأننا نسمع أنها مدارس جيدة، مع ان المدارس الحكومية تبعد أمتارا عن منازلنا".

وقال" لهذه الأسباب نحاسب الحكومات والوزراء لأن الدولة غير مهتمة بالنشء".

وأشار إلى ضرورة النظر إلى الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي التي تعمل بصورة غير قانونية، معرباً عن أسفه من غياب دور الدولة عن توعية وتثقيف المواطن في كيفية التعامل مع وسائل التواصل الوهمية الإعلامية وحماية المجتمع منها.

وقال"هذا الكلام كنت سأقوله في جلسة مناقشة الخطاب الأميري لكنه تم تأجيله لأهمية القوانين المدرجة على جدول الأعمال".

بدوره أكد رئيس اللجنة التشريعية النائب مهند الساير فيها أن الشعب والقوى السياسية هم وقود أي تعديل سياسي، مضيفا" أمس لن نختزل حق الشعب في اختيار المرشحين ولن نحجر على إرادتكم وسننظر في جميع آرائكم".

وبين أن "الهدف من تنظيم الملتقى هو نقل أفكار الشعب إلى مجلس الأمة"، مشيرا إلى أن " اللجنة تسعى إلى أن يكون الخطاب خطابا وطنيا يلامس الكل ليتوج في جلسة 19 / 12 بإقرار قانون يعكس إرادة الشعب".

بدوره أوضح مقرر اللجنة النائب د. عبد الكريم الكندري أنه بسبب النظام الانتخابي الذي تطغي عليه الفردية فإنه لا يوجد نظام انتخابي عادل حيث تفرز الانتخابات خمسين شخصا وخمسين فكرة.

وأشار الكندري إلى أن تعديل النظام الانتخابي يتطلب استقرارا، مضيفا إن حالة الاستقرار السياسي الموجودة حاليا جعلتنا نعجل بمناقشة هذا الأمر الذي لن يتم إلا بإشراك مؤسسات المجتمع المدني

من جانبه اعتبر عضو اللجنة النائب جراح الفوزان أن مناقشة الملتقى قانون الدوائر الانتخابية لحظة مصيرية في تاريخ الكويت السياسي يجري فيها مناقشة تصحيح المسار السياسي، مؤكدا أن السياسة الصالحة لتطور الكويت تتطلب إصلاحات سياسية في مقدمتها قانون القوائم النسبية.

وأكد الفوزان أن قانون القوائم النسبية يحمي الانتخابات من التزوير وتدخل البعض في القرار السياسي، مشددا على أن " توحد القوى السياسية هو الذي يحسم القرارات المصيرية وينجح إقرار القانون".

بدوره أعرب عضو اللجنة النائب د. مبارك الطشه عن طموحه لإقرار قانون متكامل يحقق العدالة بين مختلف الدوائر وفقا لكثافة عدد الناخبين.

وقال الطشه إن "هذا الأمر لا يمنع من التدرج في الإصلاحات الانتخابية إلى حين الوصول إلى قانون متكامل يحقق العدالة وتكافؤ الفرص".

من جهته أعرب عضو اللجنة النائب د. عبدالعزيز الصقعبي عن شكره لحضور الملتقى، الذي يؤكد أن الكلمة الفصل للشعب في هذه القوانين النوعية، مبينا أن هذا القانون مهم ويعالج الحالة الفردية لنقلها إلى طور العمل الجماعي الذي سيحقق الإصلاح السياسي.

وبين الصقعبي أن حرص النواب على أولوية مثل تلك القوانين يعد انعكاسا لرغبات الشعب، لافتا إلى أن القانون محل النقاش يهدف إلى الانتقال من الاختيار الفردي إلى الاختيار الجماعي الذي يهدف الى تحقيق برامج وطنية، معقبا " إنها فرصه تاريخية لإقرار هذا القانون المهم".

بدورها أعربت عضو اللجنة النائبة د. جنان بو شهري عن تأييدها نظام القوائم النسبية و العمل الجماعي، مضيفة "يجب أن نتجرد كنواب وتيارات سياسية من مصالحنا الشخصية".

وقالت بوشهري إن "وجود كتلة الـ 48 نائبا أمر إيجابي ولكن إذا بحثنا في جميع برلمانات العالم فلن نجد برلمانا بأكمله من كتلة واحدة".

من ناحيته أكد عضو اللجنة النائب أسامة الشاهين أنه لا داعي للتخوف من البعض تجاه هذا القانون لأن هدفه القضاء تدريجيا على المطالب الفردية.

واعتبر الشاهين أن القوائم النسبية ستنقلنا من الأفكار والأسماء إلى البرامج الوطنية مثلما طبقنا "نبيها خمس"، معقبا "إن شاء الله سنحقق ما نريده مثلما نجح شعبنا سابقا في تحقيق ما نريده".

وخلال المناقشة، قال النائب مبارك الحجرف "لن أقبل إلا بقانون مبدأه الأساسي العدل في توزيع الأصوات بين الدوائر" مشيرا إلى أن لديه ملاحظات سيتم تزويد "التشريعية" بها.

وأضاف إنه " علينا التسليم بأن قانون الانتخاب من القوانين الحساسة جدا، وعلينا استغلال التوافق بين السلطتين ووجود الرغبة الشعبية في تغيير النظام الانتخابي للوصول إلى قانون يلبي الطموح".

وبين أنه "من صالح الحكومة اليوم تعديل النظام الانتخابي خصوصا أن المجلس اليوم كتلة واحدة"، مشيرا إلى أن "جميع الأفكار في هذا الإطار يجب أن تكون مقبولة وتتم دراستها وأخذها بعين الاعتبار".

وأشار إلى أن فكرته للقانون تدور في إطار وجود نوع من أنواع الجمعيات السياسية الواضحة التي لديها برامج معينة.

وأكد الحجرف ضرورة تهيئة الأرضية لإقرار هذا القانون لأنه "من دون تلك البنية التحتية سيكون هناك متسللون لضرب القوائم".

من جانبه أكد النائب د. عبدالهادي العجمي أن العدالة النسبية هي من أهم الأشياء التي يجب أن تتضمن هذا القانون، مضيفا إنه "لا يمكن تقديم القوائم النسبية إلا بعدما يتم تحقيق العدالة النسبية خصوصا أن لدينا فرصة تاريخية بوجود هذه النخبة من النواب في اللجنة التشريعية".

ودعا العجمي اللجنة إلى "مزج الاقتراحات للوصول إلى قانون متكامل"، مشيرا إلى أن " إقرار القانون في صورته النهائية سيساعد النخب الفكرية على التمثيل المتكامل وتعزيز العمل الجماعي داخل البرلمان".

من جانبه أوضح النائب د. بدر الملا أن "حماسه لوجود قوائم نسبية تراجع بسبب غياب النظام الحزبي ما يفقد الموضوعية في الترشيح، فضلا عن موضوع التراتبية في داخل القائمة وتحديد مهام كل قيادي بالقائمة".

وأكد الملا حاجة النظام الانتخابي إلى تنظيم أكبر قائم على أساس وطني يواجه معوقات تتعلق بالنظام الحالي والمرحلة الانتقالية إلى النظام الجديد

بدوره أبدى النائب حمد المطر سعادته بفكرة طرح القانون وما سبقه من قانون التعليم للنقاش الشعبي، معتبرا أنها نقلة نوعية في العمل البرلماني.

وقال المطر إن تطوير العمل السياسي الأشمل يرتبط بمناقشة إمكانية تعديل الدستور لتحقيق المزيد من المشاركة والحريات، داعيا إلى ضرورة التريث في هذا القانون والالتزام بالخريطة التشريعية المطروحة.

واعتبر المطر أن الصوت الواحد "مزعج"، معربا عن وجهه نظره بأن " العودة إلى النظام الانتخابي السابق والقائم على خمس دوائر وأربعة أصوات هو الأفضل حاليا حتى يتم نضوج فكره القوائم النسبية بشكل يحجم الأخطاء إلى أدنى مستوياتها".

وقال المطر "إننا نطمح إلى الحكومة المنتخبة ويجب ألا نستعجل لإقرار شيء من الممكن أن يذهب بنا إلى المجهول".

وأشار إلى أن " مستوى المناقشة في الملتقى ممتاز خصوصا في ظل وجود الرئيس أحمد السعدون وهذه الكوكبة من الأكفاء".

وشدد النائب د. حسن جوهر على أن وجود نقاش شعبي حول قانون الانتخاب فرصة تاريخية لا يجب تفويتها في ظل وجود الكتلة الإصلاحية داخل مجلس الأمة، ووعي شعبي داعم للإصلاح.

وأكد جوهر أن " العالم

**حرية الانتخاب في أي قائمة من القوائم يجب أن تكون متاحة للجميع**

**المطير: نجاح القانون مرهون بتعاون السلطة والحكومة وتثقيف المجتمع بشأن التصويت**

**قانون الانتخابات الأخير الصوت الواحد سيئ وعزز الفئوية والقبلية والعنصرية والطائفية**

**الساير: لن نختزل حق الشعب في اختيار المرشحين ولن نحجر على إرادتهم**

**عبدالكريم الكندري: بسبب النظام الانتخابي الذي تطغى عليه الفردية فإنه لا يوجد نظام عادل**

**الطشة: أطمح لإقرار قانون متكامل يحقق العدالة بين الدوائر وفقا لكثافة عدد الناخبين**

**الفوزان: السياسة الصالحة لتطور الكويت تتطلب إصلاحات سياسية في مقدمتها القوائم النسبية**

**عبدالعزيز الصقعبي: القانون مهم ويعالج الحالة الفردية لنقلها إلى طور العمل الجماعي**

**جنان بوشهري: يجب أن نتجرد كنواب وتيارات سياسية من مصالحنا الشخصية**

**الشاهين: لا داعي للتخوف من البعض تجاه القانون لأن هدفه القضاء تدريجيا على المطالب الفردية**